

Distr.: General
18 April 2006
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٦
جنيف، ٣-٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦
البند ٧ (ز) من جدول الأعمال المؤقت*
الفريق الاستشاري المخصص للبلدان الأفريقية
الخارجة من الصراع

تقرير الفريق الاستشاري المخصص لغينيا - بيساو

موجز

استجابة للقرار ٢٠٠٥/٣٢، الذي مدد فيه المجلس ولاية الفريق الاستشاري المخصص لغينيا - بيساو، يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن التطورات الراهنة في البلاد، بما فيها الوضع الاقتصادي والاجتماعي العام. ويلقي التقرير أيضا الضوء على عمل الفريق الاستشاري المخصص منذ تقريره الأخير (E/2005/70)، كما يصف الحالة الراهنة للدعم الذي يقدمه المانحون الدوليون للبلد، ويعطي منظورا على الأجل المتوسط إلى الطويل بشأن الحالة في البلد من وجهة نظر الفريق. ويقدم بعض الاستنتاجات العامة والتوصيات، بما فيها ضرورة أن تواصل غينيا - بيساو الحصول على اهتمام متواصل من جانب المجتمع الدولي. بما في ذلك اهتمام لجنة بناء السلام.

* E/2006/100

120506 110506 06-31472 (A)



أولا - مقدمة

١ - قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٣٢/٢٠٠٥ المؤرخ ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥ تمديد ولاية الفريق الاستشاري المخصص لغينيا - بيساو حتى دورته الموضوعية عام ٢٠٠٦. ويصف هذا التقرير الوضع في غينيا - بيساو ويلقي الضوء على عمل الفريق الاستشاري المخصص منذ تقريره الأخير. ويصف التقرير أيضا الدعم الذي يقدمه المانحون الدوليون لغينيا - بيساو، ويعطي منظورا في الأجل المتوسط إلى الطويل بشأن التحديات التي يواجهها البلد ويضع استنتاجات وتوصيات من المنظور الوحيد للفريق بشأن كيف يمكن أن يواصل المجتمع الدولي تقديم الدعم.

٢ - في الفترة الممتدة منذ تقديم التقرير الأخير للفريق إلى المجلس (E/2005/70) جرت الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٥. وكانت هذه الانتخابات بمثابة النهاية الرسمية للمرحلة الانتقالية التي بدأت بعد التدخل العسكري الذي حدث في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وفاز في هذه الانتخابات حوا برناردو (نينو) فييرا، وهو مرشح مستقل كان في السابق زعيما للحزب الحاكم، أي الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا - بيساو والرأس الأخضر. وقد طعن في صحة نتائج هذه الانتخابات السيد مالم باكاي ساهما، وهو المنافس الرئيسي على الرئاسة ومرشح الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا - بيساو والرأس الأخضر، وطلب أيضا من المحكمة العليا إلغاء هذه النتائج. وعلى إثر صدور حكم المحكمة العليا في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٥، القاضي بعدم وجود "عناصر قضائية كافية" للبت في طلب السيد ساهما، تم تنصيب الرئيس المنتخب في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

٣ - واتسمت فترة ما بعد الانتخابات بالتوترات السياسية بين مختلف الأحزاب السياسية وفي البرلمان الوطني، بعد أن صارت حدود التعايش واضحة. وزادت هذه التوترات بعد أن قام الرئيس الجديد في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ بإقالة الحكومة التي كان يرأسها رئيس الوزراء كارلوس غوميز الإبن، وعيّن رئيسا جديدا للوزراء هو السيد أريستيدس غوميز. خلال هذا الجمود الذي شهدته فترة ما بعد الانتخابات، بقيت المشاركة الإقليمية عالية. وبذل المبعوث الخاص لرئيس الاتحاد الأفريقي، الرئيس بيدرو رودريغز بايريس، رئيس جمهورية الرأس الأخضر، ورئيس مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، الرئيس فراديكوه دي مينيزيس، رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي، جهودا للوساطة للخروج من هذا الجمود الذي شهدته فترة ما بعد الانتخابات. وقدمت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أيضا

الدعم لهذه الجهود بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو والفريق القطري التابع للأمم المتحدة.

٤ - ظلت التطورات منذ منتصف آذار/مارس ٢٠٠٦، تسودها الأعمال العسكرية التي شنتها حكومة غينيا - بيساو ابتداء من ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦ على الجزء الشرقي من حدودها مع السنغال ضد أحد فصائل حركة القوات الديمقراطية في كازامانس، التي يُعتقد أنها تنفذ عملياتها من غينيا - بيساو. وتدعي الحكومة أنها تشن هذه العمليات لأسباب أمنية. ونتيجة للقتال، تعرض ٨ ٠٠٠ شخص للتشريد الداخلي، وقتل عدد من المدنيين والعسكريين. وقد أبدى الفريق القطري التابع للأمم المتحدة، يدعمه عدد من منظمات المجتمع المدني، استجابة سريعة لهذا الوضع الإنساني الطارئ، بتعبئة الموارد لتأمين الأغذية للمشردين ونقلهم إلى جهات آمنة. وذلك في حدود موارده. ويشكل هذا التطور غير المتوقع اختباراً كبيراً لقدرة الحكومة ومواردها، وللفريق الصغير التابع للأمم المتحدة في غينيا - بيساو والجهات الداعمة له من مجتمع المانحين والمجتمع غير الحكومي.

٥ - وفي ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٦، أعرب وكيل الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، يان إغلاند، عن قلقه البالغ إزاء ما يتعرض له المدنيون المشردون جراء القتال. وأثيرت مخاوف أيضاً من أن القتال قد يؤدي، إلى حصول أزمة غذائية مع هروب الآلاف من السكان من ديارهم وحرمان الفلاحين من الوصول إلى الأسواق لبيع محصولهم. وبالإضافة إلى التسبب في موت المدنيين، فإن بث الألغام المضادة للأفراد والألغام المضادة للدبابات قد يحول دون فلاحه الأراضي الزراعية في المنطقة. ولأن القتال يدور في نفس المنطقة التي تقع فيها مزارع الكاجو الكبيرة ويجري في الوقت الذي يسبق بدء موسم الحصاد، فإن الوضع يزيد تعقيداً. وبما أن الكاجو هو المحصول الرئيسي للتصدير ومصدر الدخل الرئيسي للدولة، فإن استمرار القتال قد يزيد من إضعاف الاقتصاد وقد يضر بقدرة الدولة على إيجاد التمويل اللازم لميزانيتها.

٦ - التقييم الإجمالي للفريق الاستشاري المخصص هو أن غينيا - بيساو لا تزال تعاني من "آلام متزايدة" في توطيد ما تحقق من مكاسب في مرحلة الانتقال في فترة ما بعد الصراع، وتحتاج إلى مشاركة كاملة من جانب المجتمع المحلي والمجتمع الدولي. وبالرغم من استمرار وجود شواغل بشأن عدم وجود استقرار سياسي ومؤسسي، فإن الفريق يرحب بما أبداه جميع الأطراف في غينيا - بيساو من استعداد متواصل لاستخدام الوسائل القانونية والدستورية لمعالجة شواغلها. وينوه الفريق أيضاً بالجهود التي تبذلها الحكومة الجديدة كي تؤكد لمجتمع المانحين عزمها على مواصلة الإصلاحات الاقتصادية كما تبين من الإبقاء على

وزير الاقتصاد في الحكومة السابقة والمفاوضات الناجحة التي جرت مع صندوق النقد الدولي بشأن برنامج يشرف عليه الموظفون لعام ٢٠٠٦. ويود الفريق أن يوجه انتباه المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى أن عجز الحكومة المتواصل عن توفير التمويل الأدنى لتصريف شؤون الدولة لا يزال يولّد حالة من عدم الأمن والاستقرار في البلد.

ثانياً - الوضع الاقتصادي والاجتماعي

٧ - وكما كان الأمر في الماضي القريب، لا يزال الوضع الاقتصادي والاجتماعي في غينيا - بيساو صعباً. ولم تتغير الحالة الاقتصادية في غينيا - بيساو كثيراً في عام ٢٠٠٥ مقارنة بعام ٢٠٠٤، حيث بلغ معدل النمو السنوي ٣,٥ في المائة بالقيمة الحقيقية، وهو معدل قد لا يكاد يكفي لإنهاء تدهور الظروف المعيشية للسكان، على اعتبار أن معدل النمو السكاني يتراوح، وفقاً للتقديرات، بين ٢ و ٣ في المائة. ومع ذلك، فإن صندوق النقد الدولي يفيد بأن نجاحاً قد تحقق في بعض المجالات: فقد تم احتواء معدل التضخم عند ٣,٤ في المائة عام ٢٠٠٥، وبذلت جهود لتحسين إدارة الضرائب، وانحسر العجز العام في الميزانية من ١٥ إلى ١٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي^(١).

٨ - كذلك فإن حالة الإيرادات العامة ما زالت، منذ التقرير الأخير للفريق الصادر في حزيران/يونيه ٢٠٠٥، تبعث على القلق. وكما كان متوقعا، فقد انخفض تحصيل العائدات خلال تلك الفترة، ويعود ذلك إلى أمور منها الجمود السياسي الذي أصاب الاقتصاد المحلي بشكل شبه تام، مع عدم وجود أي دليل على نشاط اقتصادي ملحوظ. وخلال النصف الثاني من السنة، زاد انتشار وباء الكوليرا في كل أرجاء البلد من تفاقم الوضع المالي الصعب.

٩ - خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٥، غطى الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا جزءاً من العجز في الميزانية البالغ ٢٦ مليون يورو. واضطرت الحكومة إلى اللجوء إلى تمويل التكاليف المتكررة من خلال قروض قصيرة الأجل، بالأسعار التجارية، من مصرف محلي وبعض المصارف في البلدان المجاورة بانتظار دعم الميزانية من جانب البنك الدولي والاتحاد الأوروبي. وفي ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ لم تدفع المرتبات إلى نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦^(٢). وفي الحقيقة، ونتيجة للمنازعات مع الحكومة بشأن المرتبات، أدت سلسلة إضرابات من جانب الاتحاد الوطني للمعلمين، تضاف إليها شواغل صحية ناجمة عن وباء

(١) استناداً إلى تبيّوات صندوق النقد الدولي.

(٢) جرت استعادة مبلغ ١,١٢ بليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي في شكل ضرائب، وإيرادات جمركية وتراخيص لصيد الأسماك، بينما بلغت النفقات ٣,٨ بليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

الكوليرا، إلى تأخير بدء العام الدراسي حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وتواصلت الإضرابات خلال عام ٢٠٠٦ مع مطالب اتحاد المعلمين الوطني بدفع المرتبات غير المدفوعة.

١٠ - ويرحب الفريق الاستشاري المخصص بالجهود التي يبذلها الفريق القطري التابع للأمم المتحدة دون كلل في دعم حكومة غينيا - بيساو، لا سيما في مجالي الصحة والتعليم، في ظروف صعبة وبموارد شحيحة. ونظمت الحكومة، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) حملات لتسجيل الأطفال مجاناً. وفي عام ٢٠٠٥ وحده، استفاد أكثر من ٥٣ ٠٠٠ طفل دون سن العاشرة من هذه المبادرة، بمن فيهم أطفال الشوارع، والأطفال العاملون، واليتامى واللاجئون. وبلغ شمول التحصين الروتيني عام ٢٠٠٥ نسبة ٩٢ في المائة للقاح ضد السل، و ٧٣ في المائة للقاح الثلاثي ضد الخناق/الشهاق/الكزاز، و ٥٧ في المائة للقاح ضد الحصبة و ٣٣ في المائة ضد الكزاز. وسجلت نتائج إيجابية في جولتين من جولات التحصين الوطنية لمكافحة شلل الأطفال وتوزيع فيتامين ألف، التي اضطلعت بها منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة بالتعاون مع نادي الروتاري والمشروع الدولي. وكانت التغطية بنسبة ١٠٠ في المائة للأطفال دون سن الخامسة.

١١ - وفي الأسبوع الأول من شباط/فبراير ٢٠٠٦، أعلنت وزارة الصحة رسمياً انتهاء وباء الكوليرا، الذي بدأ في حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وتجاوز عدد الإصابات ٢٥ ٠٠٠ حالة، وهو أعلى رقم في منطقة غرب أفريقيا، وأسفر الوباء عن وفاة أكثر من ٤٣٠ شخصاً. وتستمر إجراءات المراقبة لكفالة استمرار تدابير التأهب تحسباً للأخطار في المستقبل.

١٢ - وتشعر حكومة غينيا - بيساو والفريق القطري التابع للأمم المتحدة بالقلق من احتمال وصول أنفلونزا الطيور إلى البلد، وخاصة في مواجهة هياكلها الأساسية الصحية والبيطرية الفقيرة. ويقدم الفريق القطري في غينيا - بيساو المساعدة إلى السلطات الوطنية لابتكار وتنفيذ تدابير تأهب للطوارئ.

١٣ - لا يزال الفريق يساوره قلق بشأن عدم إحراز تقدم في الوضع الاجتماعي والاقتصادي العام في غينيا - بيساو. وربما يذكر المجلس أنه حينما أنشئ الفريق عام ٢٠٠٢، كان ترتيب غينيا - بيساو على مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو ١٦٧ بين ١٧٣ بلداً. وفي عام ٢٠٠٥، صار ترتيبها ١٧٢ من بين ١٧٧ بلداً. وتبلغ نسبة العاطلين عن العمل من القوة العاملة في البلد نحو ٦٠ في المائة، ويعيش ٦٥ في المائة من السكان دون خط الفقر بأقل من دولارين أمريكيين في اليوم. ونحو ٤٤ في المائة من السكان لا يستطيعون الوصول إلى مياه شرب مأمونة، ويعاني ٣٦ في المائة من السكان من انعدام الأمن الغذائي ويعاني ٣٠ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة من سوء التغذية.

١٤ - وليس مستغرباً أن تظل هذه الظروف الصعبة تدفع سكان غينيا - بيساو للجوء إلى تدابير يائسة من أجل الوصول إلى أوروبا للحصول على عمل. ففي أوائل آذار/مارس غرق ٤٣ غينيا أثناء محاولتهم الوصول إلى إسبانيا^(٣). ويحث الفريق الاستشاري المجلس الاقتصادي والاجتماعي على كفالة أن يتم على وجه السرعة في البلدان التي تمر بمرحلة الخروج من الصراع مثل غينيا - بيساو، تنفيذ التوصيات المتصلة بالسياسات العامة التي سيتم اعتمادها في الجزء الرفيع المستوى منه. بشأن تحقيق عمالة إنتاجية وعمل كريم، وتلك التوصيات الموجهة إلى الشباب بشكل خاص.

ثالثاً - الملامح البارزة للأنشطة التي نفذها الفريق الاستشاري المخصص لغينيا - بيساو

١٥ - مع الإقرار بأن الجمود الذي شهدته فترة ما بعد الانتخابات قد أدى إلى اهتزاز ثقة مجتمع المانحين وأثر على قدرة البلد على تعبئة الموارد اللازمة للتنمية، فقد جرى عقد اجتماع للفريق الاستشاري في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ على هامش أعمال مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بمبادرة من حكومة غينيا - بيساو. وترأس الاجتماع بالتناوب السيد دوميزاني كومالو، الممثل الدائم لجنوب أفريقيا في الأمم المتحدة، رئيس الفريق الاستشاري المخصص لغينيا - بيساو التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والسيد موسى جبريل بالا - غايه، وزير خارجية غامبيا بصفته رئيساً لفريق أصدقاء غينيا - بيساو. وقاد رئيس الوزراء كارلوس غوميز الإين وفد غينيا - بيساو الذي ضم أيضاً وزير الخارجية ووزير الاقتصاد. إضافة إلى وفد غينيا - بيساو، شارك في الاجتماع عدد كبير من الأطراف الفاعلة على مستوى الوزراء. من فيهم أعضاء الفريق الاستشاري المخصص (البرتغال، وجنوب أفريقيا، وغينيا - بيساو) وأعضاء "أصدقاء غينيا - بيساو" ووزراء خارجية أنغولا وغامبيا والرأس الأخضر وغينيا - كوناكري، والسنغال وتيمور - ليشتي، ومحمد شمبص، الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ومثل منظومة الأمم المتحدة أيضاً على مستوى كبار المسؤولين، ممثلون عن إدارة الشؤون السياسية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وصندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي.

١٦ - ناقش المجتمعون الحالة في غينيا - بيساو وكيف يمكن تعبئة دعم المجتمع الدولي. واعتبر نهج الشراكة الذي أوصى به الفريق الاستشاري المخصص لغينيا - بيساو (انظر E/2003/8) أداة أساسية في العملية الانتقالية. وأثنى المشاركون أيضاً على جهود حكومة

(٣) <http://asia.news.yahoo.com/060307/afp/060307183703int.html>

غينيا - بيساو الرامية إلى تعزيز الحكم السليم وهو ما أقر به البرنامج الذي يشرف عليه موظفو صندوق النقد الدولي. ومفاد توافق الآراء الذي توصل إليه المجتمعون هو أن على المجتمع الدولي أن يقدم لغينيا - بيساو، بعد أن شهدت عملية انتقالية صعبة الدعم في مؤتمر المائدة المستديرة للمانحين، المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وكذلك من خلال تحويل البرنامج الذي يشرف عليه موظفو صندوق النقد الدولي إلى برنامج للمساعدة الطارئة لفترة ما بعد انتهاء الصراع. أما الرسالة القوية التي أرسلها المجتمعون إلى حكومة غينيا - بيساو فهي أن الاستقرار بين مختلف المؤسسات والأحزاب السياسية هو شرط أساسي لا بد منه حتى يقدم المانحون الدعم للبلد.

١٧ - في الاجتماع الذي عقده الفريق في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، قدم ممثل الأمين العام في غينيا - بيساو والمنسق المقيم للأمم المتحدة إحاطة للفريق عن الحالة في البلد من خلال مؤتمر بواسطة الفيديو. وإذ أقر الفريق القطري التابع للأمم المتحدة بأن الجمود السياسي الناجم عن إقالة الحكومة قد ساهم في تأخير وصول الأموال التي وعد الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي والمانحون الثنائون بتقديمها، فقد وجه نداء من أجل دعم الفريق الاستشاري للمساعدة على حشد الأموال لصندوق الإدارة الاقتصادية في حالات الطوارئ. وأوصى الفريق القطري بتمديد عمل الصندوق إلى نهاية عام ٢٠٠٦ بعد أن كان مقرراً إنهاؤه في آخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. استجابة لذلك، كتب رئيس الفريق الاستشاري إلى الدول الأعضاء والمراقبين التابعين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لتبنيهم بالأزمة المالية التي تواجهها الحكومة وحثهم على النظر في المساهمة في الصندوق من أجل مساعدة الحكومة على دفع المرتبات وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية إلى أن يُعقد مؤتمر المائدة المستديرة للمانحين. وحث الفريق الاستشاري أيضا الدول الأعضاء على النظر في المساهمة في تنفيذ مجموعة المشاريع ذات الأثر السريع، البالغة قيمتها ١,٥ مليون دولار أمريكي على مستوى المجتمع المحلي باعتبار ذلك جزءا من استراتيجية الفريق القطري التابع للأمم المتحدة لبناء السلام في غينيا - بيساو. وناقش الفريق الاستشاري أيضا زيارة مقترحة يقوم بها إلى غينيا - بيساو، لكنه لم يكن قادرا على الاضطلاع بها بسبب القواعد المالية المتعلقة بالسفر بعد إغلاق دورة الميزانية.

١٨ - في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٦، اجتمع الفريق الاستشاري لمناقشة الوضع في البلد. وقدم ممثل الأمين العام في غينيا - بيساو إحاطة إلى الفريق بشأن الوضع العام، بما فيه الأعمال العسكرية التي تضطلع بها القوات المسلحة لغينيا - بيساو على طول الحدود مع السنغال، وآثارها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلد. وأعرب الفريق الاستشاري عن القلق من

أن يكون لهذا التطور نتائج بعيدة المدى مع احتمال أن تؤدي إلى مزيد من التدهور وإلى زعزعة استقرار الوضع المتوتر بالفعل في المنطقة دون الإقليمية.

رابعاً - الدعم الذي يقدمه المانحون الدوليون لغينيا - بيساو

١٩ - كما أشار الفريق في تقارير سابقة، لا يزال الدعم الذي يقدمه المانحون الدوليون يكتسي أهمية حاسمة في مساعدة حكومة غينيا - بيساو على تلبية أولوياتها المتمثلة في دفع المرتبات، بما فيها المتأخر منها، وعلى الوفاء بمتطلبات الأداء الأساسي للحكومة. وهناك على المدى البعيد حاجة إلى إتاحة موارد من أجل الاستثمار في الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية لتهيئة الظروف الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة للبلد.

٢٠ - لم تؤد التطورات الإيجابية التي أبلغ عنها في تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى أي نتائج طيبة. قد يتذكر المجلس أن الفريق أبلغ أن البرنامج الذي يشرف عليه موظفو صندوق النقد الدولي، والذي جرى التفاوض بشأنه في آذار/مارس ٢٠٠٥، يمكن تحويله بعد ستة أشهر إلى برنامج للمساعدة الطارئة لفترة ما بعد إنتهاء الصراع، رهنا بما سيخذه البنك الدولي والاتحاد الأوروبي من قرارات نهائية بشأن تقديم دعم جديدة للميزانية، وهو التزام باستمرار السياسات العامة المعتمدة مع البرنامج الخاضع لإشراف موظفي الصندوق بعد الانتخابات القادمة وعقد مؤتمر المائة المستديرة للمانحين الذي كان من المقرر مبدئياً عقده في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

٢١ - وقد أدى التأخير في قبول نتائج الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية وتنصيب الرئيس، إضافة إلى إقالة حكومة رئيس الوزراء كارلوس غوميز الابن لاحقاً، إلى تأخيرات متلاحقة في الإجراءات المطلوبة لحشد الموارد للدولة. كذلك أدى قيام صندوق النقد الدولي بإلغاء المشاورات المتصلة إلغاء المادة الرابعة إثر إقالة حكومة رئيس الوزراء كارلوس غوميز الابن في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ إلى تعليق دعم الميزانية من جانب البنك الدولي والاتحاد الأوروبي ومواصلة موقف "فلننتظر لنرى" من جانب الجهات المانحة الثنائية.

٢٢ - في مواجهة عدم الحصول على دعم الميزانية، لجأت حكومة غينيا - بيساو إلى أخذ قروض تجارية قصيرة الأجل لدعم دفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية مما أدى إلى تراكم ديون إضافية. وما يزيد الأمر تعقيداً بالنسبة للديون هو أن غينيا - بيساو متأخرة في تسديد مستحقات أغلب دائئها.

٢٣ - اضطلع وفد مشترك رفيع المستوى، يشمل فريقاً تقنياً من الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والمصرف المركزي لدول غرب أفريقيا ومصرف التنمية لغرب أفريقيا

والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بمهمة إلى غينيا - بيساو في أواخر شباط/فبراير ٢٠٠٦ لاستكشاف إمكانية تقديم مساعدة مالية وتقنية للبلاد، وتتضمن دفع مرتبات الخدمة المدنية عن الفترة من شباط/فبراير إلى آذار/مارس ٢٠٠٦، ودفع متأخرات المرتبات من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٥ وسداد الديون في الأشهر الأولى الثلاثة من عام ٢٠٠٦ إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وكان ذلك إدراكا منه للحاجة إلى ضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي في غينيا - بيساو.

٢٤ - ولربما يذكر المجلس أن الفريق الاستشاري المخصص أشار في تقريره الأخير (E/2005/70) إلى أن "ممثلي مصرف التنمية الأفريقي والمصرف المركزي لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا قد أعلنوا أنهم قادرون، رغم إمكانياتهم المحدودة، على تقديم المساعدة لغينيا - بيساو في سياق تفسير مرن للقواعد المالية المتبعة لهذه المؤسسات... وأهابوا بالمجتمع الدولي ألا يخضع غينيا - بيساو لنفس الشروط المطبقة على البلدان الأخرى". ويود الفريق دعم هذا النهج في سياق الأزمة المالية الحالية للحكومة.

٢٥ - كان من شأن الاختتام الموفق للمشاورات المتعلقة بالمادة الرابعة في أواخر آذار/مارس ٢٠٠٦ والاختتام الموفق للمفاوضات المتعلقة بوضع برنامج جديد خاضع لإشراف موظفي الصندوق لعام ٢٠٠٦، أن شجعا الفريق الاستشاري على أن يحدوه أمل في أن يكون هناك إسراع في تقديم الدعم المعلق للميزانية من جانب الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، وخاصة في ضوء التقييم العام الإيجابي من جانب بعثة صندوق النقد الدولي. فقد خلصت البعثة إلى أن غينيا - بيساو اتخذت خطوات هامة في معالجة المسائل السياسية والاقتصادية الكبرى للسنوات الأخيرة.

٢٦ - ويرحب الفريق الاستشاري بقرار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمديد صندوق الإدارة الاقتصادية في حالات الطوارئ حتى نهاية سنة ٢٠٠٦. وهذا التمديد، الذي يشجعه الفريق الاستشاري بقوة، يتيح رصد الدعم الجديد الطارئ للميزانية، بما في ذلك أنواع الدعم التي سبق أن تلقاها الصندوق بعد تمديده. وتلقى الصندوق حتى الآن ١٩٣ ٠٠٠ يورو من حكومة إيطاليا و ٦١٧ ٠٠٠ يورو من حكومة البرازيل. وستفيد المساهمات التي جاءت في الوقت المناسب في توفير الدعم للميزانية لتغطية النفقات ذات الأولوية في القطاعات الاجتماعية، كما حدث في السنتين السابقتين. ويريد الفريق أن يشجع المانحين الآخرين على المساهمة في صندوق الإدارة الاقتصادية في حالات الطوارئ باعتبار ذلك طريقة لمساعدة الحكومة على تلبية حاجاتها الطارئة.

٢٧ - يعتقد الفريق الاستشاري أنه، بالإضافة إلى الموارد التقليدية للتمويل، يمكن إيجاد موارد أخرى لدعم جهود التنمية في البلد كمشروع الزراعة وتربية المواشي الذي يلقي الدعم حاليا من المبادرة المشتركة بين الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا. وبهذا الصدد، يسر الفريق أن يعلم أن غينيا - بيساو هي من بين ٤٠ بلدا أنشأت "الفريق الرائد لفرض ضرائب من أجل التضامن" بغية تمويل مشاريع التنمية، وهو نتيجة للأنشطة الأخيرة المتعلقة بالتمويل الابتكاري للتنمية. ويهيب الفريق بالبلدان المشاركة أن تنظر إلى غينيا - بيساو بوصفها متلقيا محتملا لهذه الآليات الابتكارية.

٢٨ - وقد يذكر المجلس أن الفريق في تقريره الأخير عن جهود يبذلها الفريق القطري التابع للأمم المتحدة لإضافة استراتيجية انتقالية لنشاطه الحالي في البلد، حيث يركز على المبادرات الاقتصادية والاجتماعية ذات الأثر السريع بوصفها جزءا من استراتيجية أوسع نطاقا لبناء السلام هي في طور الإعداد ويعرب الفريق الاستشاري عن أمله لمعرفة أن الفريق القطري رغم الجهود التي يبذلها غير قادرة على تأمين أي تمويل لهذا المشروع القيم. ويود الفريق الاستشاري أن يشجع شركاء غينيا - بيساو على النظر في دعم هذا النهج بغية التركيز على المبادرات ذات الأثر السريع في المناطق الشمالية.

٢٩ - ويسر الفريق أن يفيد بأن التحضيرات لعقد مؤتمر المائدة المستديرة للمانحين قد استؤنفت إثر موافقة البرلمان في آذار/مارس ٢٠٠٦ على برنامج الحكومة. ووضعت الحكومة الجديدة خطة عمل لإعداد وعقد مؤتمر مائدة مستديرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وتشمل هذه التحضيرات عقد حلقة عمل في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ لاستعراض كل الوثائق التي ستقدم إلى مؤتمر المائدة المستديرة، وإحالة ورقات استراتيجية الحد من الفقر إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لإجراء تقييم مشترك، والحصول على موافقة مجلسيهما لاحقا، وإيفاد بعثات للتوعية في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر. ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل وثيق مع الحكومة فيما يتعلق بمؤتمر المائدة المستديرة، كما يوفر دعما حاسما لمختلف الخطوات المزمع اتخاذها.

٣٠ - ويرحب الفريق الاستشاري أيضا بالقرار الأخير الذي اتخذته الاتحاد الأوروبي، وهو أحد الشركاء التقليديين الأساسيين لغينيا - بيساو، لزيادة مساعده للبرنامج الإرشادي الوطني للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧ بمبلغ ١٠,٧ مليون يورو. من هذا المبلغ الإضافي سيتم صرف ٥ مليون يورو لدعم الميزانية في عام ٢٠٠٦ و ٥,٧ مليون يورو لإصلاح قطاع الأمن.

٣١ - قد يذكر المجلس أن الفريق شدد في تقاريره السابقة على أهمية إصلاح قطاع الأمن في تدعيم استقرار البلد، بما في ذلك تجديد المساعدة لأغراض الاستثمار وتحقيق التنمية على

المدى البعيد. ويسر الفريق حصول تقدم ملموس في هذا المجال. وقد أنشئت لجنة مشتركة بين الوزارات للدفاع والأمن لتقوم بالإشراف على تنفيذ الإصلاحات يدعمها فريق رصد مؤلف من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لبناء السلام في غينيا - بيساو، مع الإتحاد الأوروبي، ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. بالإضافة إلى ذلك يعالج الفريق القطري التابع للأمم المتحدة مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومشروع تديره إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

خامسا - المنظور المتوسط الأجل إلى الطويل الأجل لغينيا - بيساو

٣٢ - تعيش غينيا - بيساو "حالة طوارئ هيكلية" بميزانية دولة تعتمد إلى حد كبير على المانحين الدوليين للحصول على ٨٠ في المائة من مواردها. وسيظل عجز البلد عن تلقي موارد كافية، ويمكن التنبؤ بها لضمان تقديم الخدمات الأساسية ولضمان الحد الأدنى من أداء الدولة لوظيفتها يساهم في توليد إحساس بحالة من عدم اليقين وبنعدام الأمن. إن عدم اليقين في التمويل يعوق قدرة الحكومة على تنفيذ برنامجها للإصلاح الاقتصادي ويؤدي إلى استمرار الحلقة المفرغة من سوء الأداء وانخفاض المساعدة المقدمة من المانحين.

٣٣ - لهذا السبب يتوق الفريق بشدة إلى أن يرى اختتام مؤتمر المائدة المستديرة للمانحين، الذي كان مقررا عقده حتى قبل إنشاء الفريق الاستشاري والذي أرجى مرات عدة لأسباب متنوعة. وسيهدف مؤتمر المائدة المستديرة إلى جمع الأموال لتغطية فجوة الميزانية الحالية وكذلك القيام بالمشاريع التي ستساعد على تنفيذ مخطط الحد من الفقر في البلد. وتقدر حكومة غينيا - بيساو أنها تحتاج إلى مبلغ ٤٢٧,٧ مليون دولار لتنفيذ الخطة، ولم يتم تأمين سوى ١٢ في المائة من هذا المبلغ، وفي هذا الصدد، يبحث الفريق الشركاء القدامى والجدد لغينيا - بيساو بقوة على المشاركة في مؤتمر المائدة المستديرة للمانحين المقرر عقده الآن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

٣٤ - ويؤيد الفريق أيضا الرأي القائل بأنه يتعين اتخاذ إجراءات على المدى المتوسط إلى الطويل للتصدي لمشاكل خدمة ديون البلد. وسوف تظل تتراكم على غينيا - بيساو متأخرات خدمة الدين الداخلي والخارجي المستحقة لغالبية الدائنين، وهي أكثر البلدان الفقيرة مديونية بموجب المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ويبلغ عبء دين هذا البلد نحو أربعة أضعاف دخله الوطني (٣٨٩,٩ في المائة) ويصل إلى ما يزيد عن بليون دولار، ويعود أغلبه لبلدان أخرى (٥٧,٤ في المائة) منها ٧٠ في المائة تعود لأعضاء نادي باريس. وهكذا فحتى مع إمكانية معالجته بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فإن

دين غينيا - بيساو سيظل خارج نطاق القدرة على السداد. وبكل الأحوال، ومع تعليق معظم إجراءات تخفيف الدين المؤقتة بعد عام ٢٠٠١، فإن غالبية الدين الخارجي قد أصبحت من المتأخرات. ولا يرجح أن يصل البلد إلى نقطة الإنجاز في تنفيذ مبادرة الدين، أو أن يستفيد من مبادرة تخفيف الدين المتعددة الأطراف لمجموعة الثمانية حتى أواخر عام ٢٠٠٩ في أحسن الأحوال.

٣٥ - من أجل مساعدة البلد على المدى القريب، يود الفريق أن يبحث مجتمع المانحين الدوليين وغيره من الشركاء المهتمين، بما فيهم المنظمات الاقتصادية والمالية دون الإقليمية في غرب أفريقيا، على النظر في خيارات قريبة الأجل للمساعدة في معالجة مسائل المتأخرات المستحقة لجميع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف. وعلى أساس أجل أطول، يود الفريق أن يبحث على أن يتم النظر في وضع غينيا - بيساو، والبلدان الأخرى الخارجة من نزاعات مسلحة والمستفيدة من المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، على المسار السريع لتخفيف الديون بموجب المبادرة المتعددة الأطراف لمجموعة الثمانية لتخفيف من عبء الديون.

٣٦ - لوضع غينيا - بيساو على طريق التنمية المستدامة المدفوعة بعوامل داخلية، يواصل الفريق تأكيده على الحاجة الملحة إلى أن تقوم حكومة غينيا - بيساو، بمساعدة المجتمع الدولي، بوضع استراتيجية شاملة للتنويع الاقتصادي. وكما أشير إليه في تقارير سابقة للفريق، يمتلك هذا البلد إمكانيات هائلة في مجال الأخشاب ومصائد الأسماك وتربية الحيوانات والزراعة، التي يمكنها أن تلي بسهولة الطلب الداخلي. وباطن الأرض غني بالبوكسيت والفوسفات، مع احتمال استخراج الماس والذهب والتنقيب عن النفط في المناطق البحرية. أما المصدر الرئيسي للدخل فيأتي حالياً من تصدير جوز الكاجو ومنح تراخيص حقوق صيد الأسماك.

٣٧ - ويشير الفريق إلى أن غينيا - بيساو قد تكون قريبة من استيفاء المعايير المتعلقة بتقييم مرشحين أوليين للإطار المتكامل لبناء القدرات في مجال التجارة^(٤)، الذي يتضمن إدماج

(٤) إن إطار العمل الذي تم تدشينه في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ من جانب ست مؤسسات متعددة الأطراف (صندوق النقد الدولي ومركز التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية) في الاجتماع الرفيع المستوى لمنظمة التجارة العالمية المعني بالمبادرات المتكاملة لتنمية التجارة لأقل البلدان نمواً كان له هدف مزدوج في تعميم التجارة ضمن خطط التنمية الوطنية كورقات استراتيجية الحد من الفقر وكذلك المساعدة في تقديم متناسق للمساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة استجابة لاحتياجات كل بلد على حدة. ويغطي إطار العمل المتكامل الآن ٣٠ بلداً لكنه لا يشمل غينيا - بيساو.

التجارة في استراتيجية التنمية الوطنية من خلال ورقات استراتيجية الحد من الفقر، وفريق استشاري تابع للبنك الدولي أو مؤتمر مائدة مستديرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبيئة قطرية مؤاتية للعمل (على سبيل المثال، إجراء تحسين على صعيد الهياكل الأساسية، وفي مستوى المشاركة وفي سرعة الإصلاح على الصعيد المحلي). وواضح أن بإمكان غينيا - بيساو، لدى اختتام مؤتمرها للمائدة المستديرة، أن تكون جاهزة لطلب الانضمام إلى أقل البلدان نمواً الأخرى كبلد نموذجي، رغم الحاجة إلى المزيد من العمل لبناء هياكلها الأساسية المادية، وخاصة الطرق والموانئ وإمدادات الطاقة. ويعتقد الفريق الاستشاري أن منظومة الأمم المتحدة يمكن أن تساعد غينيا - بيساو في الإعداد لهذا الاحتمال بتقديم المساعدة للحكومة في صياغة استراتيجية شاملة لتنويع الاقتصاد، يمكن الاستفادة من بعض عناصرها في خطة العمل الإطارية المتكاملة.

٣٨ - يتمثل أحد التحديات الكبرى التي واجهتها حكومة غينيا - بيساو على امتداد السنوات الأخيرة في سوء التنظيم على صعيد إدارتها العامة. وكما أشار الفريق سابقاً، فقد تم إحراز تحسن ملموس على صعيد إدارة الأموال العامة. ويشعر الفريق بالقلق من أن الضعف في القدرة التقنية داخل القطاع العام يعوق إحراز المزيد من التقدم، ويظل يهيب بمؤسسات بريتون وودز ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى أن تقدم المساعدة التقنية للبلد من أجل تعزيز إدارتها العامة. ويدرك الفريق أن هذه الخطة متصلة في ورقات استراتيجية الحد من الفقر وسيتم معالجتها بموجب عملية المائدة المستديرة للمانحين.

٣٩ - ويسر الفريق أيضاً أن يبلغ أن مجتمعاً مدنياً فاعلاً في غينيا - بيساو بدأ في الظهور. وأخذ عدد من الأفرقة بالمشاركة في تشجيع الحوار والمصالحة بين مختلف الأطراف المتنازعة في البلد ويدعم مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو هذا التطور الجديد بشكل فعال من خلال تنظيم حلقات عمل مصممة لتعزيز قدرة مجموعات المجتمع المدني على المساهمة في توطيد السلام في البلد.

سادساً - استنتاجات وتوصيات

٤٠ - لا يزال الإعراب عن القلق متواصلاً من جانب المجتمع الدولي وبوجه خاص المانحين فيما يتعلق بعدم الاستقرار السياسي والمؤسسي في البلد. ويشعر الفريق أيضاً بالقلق وبسبب التغييرات المتواترة في القيادة بعد فترات قصيرة من الاستقرار والتقدم النسبيين. وهذا ما جعل وضع الثقة في مستقبل البلد صعباً على مجتمع المانحين. كما أن أحداث النصف الثاني من عام ٢٠٠٥ والعمل العسكري الأقرب لهذا للقوات المسلحة لغينيا - بيساو قد قادت مجدداً إلى حقبة من الركود في تعبئة الموارد وتآكل الإرادة الحسنة.

٤١ - ومع الإقرار بالقلق المشروع لمجتمع المانحين، يود الفريق أن يشير إلى الأنباء السارة الأساسية القائلة أنه منذ أواخر ٢٠٠٣ كان هناك تقدم عام واضح في تحسن الإدارة العامة والشفافية والمساءلة على صعيد القطاع العام. كما أعلن صندوق النقد الدولي، في بيان صحفي إثر نتائج المشاورات المتعلقة بالمادة الرابعة التي جرت في آذار/مارس ٢٠٠٦، أن "أداء الإثني عشر شهرا الأخيرة كان مشجعا والموقف ملائما"^(٥). وتأتي هذه الكلمات إثر التقييمات الإيجابية لعام ٢٠٠٤ وعام ٢٠٠٥^(٦)، المشار إليها في تقارير الفريق. إزاء هذه الخلفية، يؤيد الفريق الرأي القائل بأن هناك مجالا للمرونة في تقديم دعم الميزانية حكومة غينيا - بيساو على الأجل القريب وفي مساعدة البلد على الأجل البعيد في خططها الرامية إلى الحد من الفقر. وسيكون هذا النهج مفيدا في إثبات عوائد السلام وسيساعد البلد في توطيد الديمقراطية.

٤٢ - ولا يزال الفريق قلقا من أن المستوى الضعيف لمشاركة المجتمع الدولي قد يعوق التقدم الذي أحرزته غينيا - بيساو. لهذا السبب يدعو الفريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى النظر في أن يوصي بناء على طلب حكومة غينيا - بيساو، بأن تكون غينيا - بيساو بين الحالات الأولى التي تنظر فيها لجنة بناء السلام. ويعتقد الفريق أن هذا الاهتمام المركز والمتناسق من جانب مجمل المجتمع الدولي أساسي لنجاح استكمال المرحلة الانتقالية لفترة ما بعد الصراع في البلد. في هذا السياق، يبقى الفريق على استعداد لرصد الموقف في البلد إلى أن تنشئ لجنة بناء السلام فريقا قطريا معنيا بغينيا - بيساو فيما إذا قرر المجلس ذلك.

(٥) صندوق النقد الدولي، مؤتمر صحفي بشأن غينيا - بيساو، ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٦.

(٦) انظر الوثائق E/2004/92 و E/2005/8 و E/2005/70.